الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الشروق
إشارة وطنية

وفق شبكة تقييم التكوين في الليسانس والماستر وشهادة مهندس

تسقيف عدد السنوات المسموح بها للرسوب الجامعي

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في قرارها الأخير شبكة التقييم والانتقال الخاصة بالليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري، وبموجبها لا يمكن للطالب البقاء أكثر من خمس سنوات في الليسانس، وأكثر من ثلاث سنوات في الماستر، ولا يحق للطالب في شهادة مهندس الرسوب أكثر من مرة واحدة.

إلهام بوثلجي

يشير القرار الصادر يوم 9 فيفري 2023 والحامل لرقم 171، إلى كيفيات الانتقال والتقييم في الطور الأول الليسانس والطور الثاني الماستر، إذ تم تحديد مجموعة من المعايير والشروط تخص سير الامتحانات والتعويض بين السداسيات والأرصدة المطلوبة للانتقال، حيث تنظم وفقا لذلك دورتان للامتحان بعنوان كل سداسي، الأولى عادية، في حين أن الجديد يكمن في عقد الدورة الاستدراكية بعد المداولات النهائية للدورات العادية، على أن تتم المداولات حصريا عبر منصة بروغرس، ولفتت الوزارة في هذا السياق إلى أنه لا يحق للطالب المقصى من مادة أو وحدة تعليمية بسبب تأديبي، الحصول على علامة فيهما، كما لا يحق له المشاركة في الدورة الاستدراكية لهذه المادة أو الوحدة.

وتتجه الوزارة من خلال القرار الجديد إلى تحديد سنوات الرسوب في كل طور، إذ

أنه لا يحق للطالب في طور الليسانس البقاء أكثر من خمس سنوات في تحضير الشهادة حتى في حالة إعادة توجيهه، وبهذا فيسمح فقط بإعادة السنة مرتين فقط له باحتساب مدة التكوين في الليسانس بثلاث سنوات، ويمكن للطالب النجاح في حال اكتسب 120 رصيد خلال الخمس سنوات في مسار تكوين، واستثناء يمكن أن يستفيد من تسجيل سادس باقتراح من لجنة المداولات وموافقة رئيس القسم.

أما في حال التدرج للتكوين في الماستر، فلا يمكن للطالب البقاء أكثر من ثلاث سنوات في التكوين لنيل شهادة الماستر، في حين يسمح له بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية بعد اكتسابه السداسيين الأولين لمسار التكوين بمجموع ستين رصيدا، سواء عن طريق التعويض أو دون تعويض، أما السنة الثانية من التكوين فلا يمكن التعويض فيها بين السداسين الثالث والرابع، وفي حالة الإخفاق في الدورة العادية يمكن للطالب المشاركة في الدورة الاستدراكية بالنسبة للاختبارات المتعلقة بالوحدات التعليمية غير المكتسبة في هذه الحالة، يحتفظ الطالب بالمواد المكتسبة، ويتقدم الإجراء الاختبارات المتعلقة بالمواد غير المكتسبة.

وأشار ذات القرار فيما يخص شبكة التقييم في التكوين لنيل شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري، بأنه لا يحق للطالب الرسوب خلال السنتين المخصصتين للتكوين القاعدي أي الجذع المشترك سوى مرة واحدة فقط، وفي هذه الحالة يتعين على الطالب إعادة المواد غير المكتسبة المكونة للسداسي، فيما يترتب على الرسوب لأكثر من مرة في السنتين الأوليين للتكوين إعادة توجيه الطالب من طرف الفريق البيداغوجي نحو مسار التكوين في الليسانس في الجامعة أو المركز الجامعي، على أن تحدد علامة إقصائية لكل مادة ضمن عرض التكوين وتبلغ، وجوبا، للطلبة عند بداية كل سداسي، وتقيم التربصات المقررة في التكوين لنيل شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري وفقا للتنظيم المعمول به.

إطلاق "هضبة قسنطينة" لاحتضان المؤسسات الناشئة

● أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، عن تأسيس سيلكون فالي الجزائر هضبة قسنطينة بطبعة جزائرية هضبة قسنطينة أو Costantine Hill تتربع على مساحة حوالي 180 هكتار المساحة موجهة خصيصا لمشاريع المؤسسات الناشئة لتساهم بفعالية في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني.

هضبة قسنطينة ستتوفر على حوالي 600 مقر لإيواء المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال ودار للذكاء الاصطناعي ومخبر جهوي ضخم للتصنيع "Fablap" بتجهيزات متطورة جدا بمرافقة من الأخصائيين، وأرضيتين للتكنولوجيا ومخابر عالية المستوى في مجال البيوتكنولوجيا، ودار للعلوم، ومنصة التكنولوجية.

■ ق.و

أوضح أن إحصاءهم لا يهدف إلى تنظيم توظيف مباشر

بداري: على كل القطاعات فتح أبوابها لحاملي الدكتوراه والماجستير

أكد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بأن شروع الوزارة منذ شهر جانفي المنقضي في عملية إحصاء شاملة لحاملي شهادة الدكتوراه و الماجستير، من خريجي المؤسسات الجامعية الجزائرية وحاملي شهادة أجنبية معادلة لها، من خريجي الجامعات الأجنبية، الأجراء وغير الأجراء، لا يهدف إلى تنظيم توظيف مباشر، وإنما يندرج ضمن ضبط تعداد هذه الفئة وتقصي وضعياتهم المهنية، وميدان التكوين والتخصص المتحصل عليه، وذلك بغرض دراسة السبل الكفيلة التي تسمح بدعم التأطير البيداغوجي بمؤسسات القطاع في حدود ما تكفله و ما تخوله القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها.

أحمد قرطي

حسب الوزير في رده على سؤال كتابي بمجلس الأمة، بتاريخ14 فيفري الجاري، المتعلق بالإدماج المباشر لهذه الفئة، فإن هذه الصيغة من التوظيف لم ترد في النصوص التنظيمية المعمول بها، إذ أن عملية التوظيف لمنصب أستاذ مساعد "قسم ب» في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مسألة مقننة تخضع لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، والقانون الأساسي للأستاذ الباحث اللذان ينصان صراحة، ودون أي لبس على شروط إجراء مسابقة انتقائية للمترشحين لمنصب أستاذ جامعي في حدود عدد المناصب المالية المفتوحة التي حددتها الهيئات العلمية المخولة في كل تخصص وحسب الاحتياجات المشخصة لهيكل التعليم المهني، ومن ثمة فإنه يتعذر على المؤسسات الجامعية القيام بأي توظيف دائم خارج هذا الإطار التنظيمي الساري المفعول.

وحسب الوزير، فإن قطاع التعليم العالي البحث العلمي لم يدخر جهدا في سبيل التكفل بتشغيله لحاملي شهادة الدكتوراه أو الماجستير، وذلك من خلال فتح مناصب مالية سنوياً، في مختلف التخصصات لتغطية حاجة المؤسسات الجامعية لأساتذة جامعيين، ودعم مراكز البحث، كما تكفل القطاع بإرساء قاعدة قانونية تمكن هذه الفئة من خريجي الجامعة من وترقية الموظفين منهم في مختلف الإدارات العمومية بموجب أحكام المقرر رقم 10 المؤرخ في 7 أفريل 2022، الصادر عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، الذي حدد قائمة الرتب المفتوحة لتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها في المؤسسات و الإدارات العمومية.

فضلاً عن ذلك، فإن التكوين في الدكتوراه، حسب الوزير كمال بداري، لم يوجه لتلبية احتياجات الجامعة وحسب، بل هو إثبات للخبرة والمعرفة العميقة في مجال معين، ومؤشر على الكفاءة والمهارة، كما ينبغي على القطاعات الأخرى، أيضا فتح أبوابها لهذه الفئة من الخريجين لتثمين مكاسبهم المعرفية في المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

إقبال كبير للطلبة وطنيا.. عضو بلجنة المتابعة:

9 آلاف مشروع ابتكاري عبر حاضنات الأعمال بالجامعات

خالد. م

استقبلت حاضنات الأعمال الجامعية عبر الوطن ما يقارب9 آلاف مشروع ابتكاري، حسب ما أكده السبت، بسطيف عضو اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال والمنسق الجهوي لحاضنات شرق البلاد، البروفيسور شعبان بعيطيش.

وأضاف البروفيسور بعيطيش في افتتاح أيام تكوينية بجامعة محمد لمين دباغين (سطيف-2) لفائدة مديري ومدربي حاضنات الأعمال لجامعات سطيف 1 وسطيف 2 وباتنة 1 وباتنة 2 وقسنطينة وبرج بوعريريج والمسيلة والمركز الجامعي لبريكة والمدرسة العليا للأساتذة بالعلمة (سطيف) بأن "إقبالا كبيرا للطلبة من حاملي المشاريع قد تم تسجيله عبر جميع حاضنات الأعمال الجامعية عبر الوطن".

وذكر ذات المتحدث بأن هذا التفاعل والإقبال ظهرا جليا من خلال عدد المشاريع الابتكارية المسجلة، لافتا إلى أن "معظم هذه المشاريع رائدة ومتخصصة وتعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وفي خلق الثروة".

واستنادا للمنسق الجهوي لحاضنات شرق البلاد، فإن "المرحلة الأولى المتعلقة بالتحسيس بالمقرر الوزاري 1275 قد استكملت حيث إن أغلب حاضنات الأعمال الجامعية قد باشرت وأخرى انتهت من عملية تقييم المشاريع التي استقبلتها من طرف الطلبة حاملي الأفكار الابتكارية"، مشيرا إلى أن "هذه المشاريع تعكس فعليا مدى اهتمام الطلبة وتبرز قدراتهم فيما تعلق بالابتكار". وأضاف ذات المسؤول بأن "المرحلة الثانية والتي سيشرع في تنفيذها تعتمد على التكوين والتدريب على اعتبار أن العمل في ريادة الأعمال يحتاج إلى مهارات ومعارف جديدة للتعامل مع السوق والمشكلات الاقتصادية وبلورة وتطوير الأفكار وجعلها ابتكارية وغيرها".

وحسب بعيطيش، فإن برنامجا واعدا للتكوين والتدريب سيشرع في تجسيده انطلاقا من جامعة سطيف-2 ليشمل بعدها جامعات أخرى من خلال تدريب المدربين يهدف أساسا إلى تشكيل النواة الأولى للمدربين على مستوى الحاضنات والتي ستعمل بدورها (النواة) على تدريب مدربين آخرين إلى غاية الوصول إلى عدد من المدربين يستوعب عدد المشاريع المسجلة عبر التراب الوطني.

من جهته، قال نائب مدير جامعة سطيف-2 المكلف بالبحث العلمي، طالبي بن جدو بأن هذه الدورة التدريبية التي ستتواصل على مدار 3 أيام (18- 20 فيفري الجاري) ترتكز حول برامج ومحتويات تعليمية تدريبية متخصصة ستوجه فيما بعد للطلبة المنخرطين في مشروع القرار الوزاري 1275 "مذكرة تخرج-مؤسسة ناشئة -براءة اختراع". وسيتم في هذا الإطار، تنظيم ورشات متعددة سيتم من خلالها تبادل الخبرات والمعارف وأهم المبادئ في مرافقة مشاريع المؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات، وذلك تطبيقا لتعليمات الوزارة الوصية الرامية إلى جعل الجامعة قاطرة للمجتمع وخالقة للثروة ومساهمة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مثلما أشار إليه بن جدو.

تحت إشراف 3 وزارات قطاعية

اتفاقيتان حول تطوير أنظمة تخزين الطاقات المتجددة

وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السبت بالجزائر العاصمة، على اتفاقيتين مع وزارة الطاقة والمناجم ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة حول أنظمة تطوير تخزين الطاقات المتجددة.

وقد تم توقيع هاتين الاتفاقيتين تحت إشراف الوزراء كمال بداري، محمد عرقاب، ياسين المهدي وليد، وتتعلق الاتفاقية الأولى المبرمة بين مركز البحث في تكنولوجيات نصف النواقل الطاقوية ومركز تنمية الطاقات المتجددة من جهة والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز (سونلغاز) من جهة أخرى، بتطوير أنظمة تخزين الطاقات المتجددة وتصنيع بطاريات الليثيوم لتخزين الطاقة الشمسية، فيما ترتبط الاتفاقية الثانية بتثمين نتائج البحث في الطاقات المتجددة، لاسيما أنظمة تخزين الطاقة.

وفي هذا الصدد، أكد بداري أن توقيع هاتين الاتفاقيتين يأتي "تنفيذا لمخرجات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 5 فيفري والمتعلقة بتطوير البحث في مجال تخزين الطاقة الشمسية في إطار برنامج عمل الحكومة في مجال التحول الطاقوي بغية تثمين نتائج البحث العلمي وتفعيل دوره في القطاع الاقتصادي".

وأضاف أن نسبة التقدم في إنجاز نموذج بطارية تخزين الطاقة الشمسية بلغت 70 بالمائة، في حين سيتم تقديم النموذج النهائي لبطارية الليثيوم لمجمع سونلغاز خلال مدة لا تتجاوز 4 أشهر، وبذلك "تتمكن من إنجاز بطارية جزائرية لتخزين الطاقة الشمسية".

من جهته، أوضح عرقاب أن اتفاقية تطوير تخزين الطاقات المتجددة ستمكن من "تعزيز فعالية محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، لاسيما تلك المنتشرة في الجنوب الكبير والمقدر عددها بـ8 محطات"، مضيفا أن بطاريات تخزين الطاقة الشمسية "ستوفر البديل الأمثل"، وهو ما يتماشى -مثل ما قال - "مع الاتجاه الدولي نحو التخلي عن استعمال المازوت". وكشف عرقاب أن شركة سونلغاز "بلغت المرحلة الأخيرة من تهجين تلك المحطات بالجنوب الكبير للتقليل من نقل واستعمال مادة الديزل والانتقال إلى الطاقة الشمسية، وهو ما سيمكنها من توفير فارق التكاليف وكذا مواصلة النشاط ليلا"، مشيرا إلى أن التجربة الأولى ستكون من محطة جانت.

بدوره، أبرز ياسين المهدي وليد أن الهدف من العملية هو "تشجيع الكفاءات الجزائرية على تطوير التكنولوجيا، خاصة في المجالات الحيوية، سواء داخل الوطن أو خارجه"، مشيرا الى أن "نسبة10 بالمائة من حاملي مشاريع الشركات الناشئة هم من الجزائريين المقيمين في الخارج أو من الذين زاولوا دراستهم هناك". ■ك.ل

2023/02/19. ع: 7332

L'EST RÉPUBLICAIN

SAMEDI 18 FEVRIER 2023

LES STARTUPS S'INVITENT À L'UNIVERSITÉ SALAH BOUBNIDER

Des centaines d'espaces d'innovation inaugurés

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Bedari, et celui de l'Économie de la connaissance, des Startups et des Micro-entreprises, Mehdi Yacine Walid, ont assisté avant-hier, jeudi 16 février, au lancement d'un pôle d'innovation à l'université Salah Boubnider Constantine-3, comprenant 400 espaces dédiés aux projets innovants et aux start-up et deux pavillons d'hébergement, implantés au même campus universitaire.

■ M. Aggabou

En marge de cette visite, Kamel Bedari a réitéré l'engagement de son département et de celui de Mehdi Yacine Walid à œuvrer pour le soutien des idées innovantes, à même de permettre, a-t-il précisé, aux détenteurs d'inventions de les matérialiser sous forme de startups créatrices de richesses et de nouveaux postes d'emploi.

Mehdi Yacine a, pour sa part, rappelé que l'université reste le berceau des nouvelles entreprises, soulignant que son département œuvre pour la motivation des projets innovants, qui constituent à coup sûr une valeur ajoutée pour l'économie nationale, par le biais de la formation, de l'accompagnement et du financement des détenteurs des projets. Les chefs des deux départements aux objectifs convergents notamment dans le secteur des startups, avaient au menu de leur visite dans la capitale de l'Est, essentiellement aux campus universitaires, des inaugurations de plusieurs structures et le lancement de projets.

Accompagnés d'une forte délégation ministérielle, les deux responsables ont ainsi procédé, entre autres, à l'inauguration du siège de la plateforme technologique en microbiologie à l'université Salah Boubnider, une plateforme technologique en microbiologie clinique. Cette plateforme constitue un espace de recherche scientifique pour les chercheurs, et de formation pour les étudiants spécialisés dans le domaine de la microbiologie, a-t-on précisé à cette occasion, signalant que pour le moment, cette plateforme était jusqu'à présent réservée à deux spécialités, à savoir la biotechnologie moléculaire et la sérologie. Les deux ministres ont également procédé à l'inauguration d'espaces dédiés aux startups au pôle universitaire, l'unité de recherche en multimédias scientifiques et en intelligence artificielle, le Fab-Lab de l'école nationale supérieure polytechnique, de deux stands réservés à l'hébergement des porteurs de projets de startup et du siège de l'incubateur de l'université. Les hôtes de la ville des ponts ont clôturé leur virée constantinoise par une rencontre avec la communauté universitaire. Ce qui a été une opportunité pour les jeunes universitaires, parmi les porteurs de projets innovants, de débattre avec les responsables des deux secteurs et de soulever leurs préoccupations ou encore de faire des suggestions à même de faciliter la réalisations des objectifs visés principalement dans le domaine des micro-entreprises et startups. A noter que la rencontre s'inscrit dans le cadre des recommandations données par le chef de l'Etat, lors du dernier conseil des ministres visant à faciliter la tâche aux jeunes porteurs de projets innovants.

18/02/2023.N° 6992